وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية التنمية الإدارية
دائرة الديوان العام
الرقم ١٣٨٤٨
التاريخ ٢٠٢١/٦/٢٤

مديرية الشركات
الرقم: ٣٨٠٢
التاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٤
اسم الدائرة

محضر اجتماع
الهيئة العامة العادية
لشركة بنك قطر الوطني-سورية ش.م.س.ع.
شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في شركة بنك قطر الوطني – سورية ش.م.س.ع. لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية في تمام الساعة العاشرة صباحا من يوم الأربعاء الموافق لـ 2020/06/24 في قاعة ليفانت في فندق الفورسيزنز بدمشق، والتي تم نشرها في النشرة الإلكترونية للصحف المحلية وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، بتاريخ 3 /2020/6 وفقاً للشكل التالي :

1. الموقع الرسمي لصحيفة الوطن.
2. الموقع الرسمي لصحيفة تشرين العدد رقم 6.

وبناءً على الكتاب رقم(474/OG/CEO/20) تاريخ2020/6/1 الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والكتاب رقم (500/OC/CEO/20) تاريخ 2020/6/1 الموجه إلى مصرف سورية المركزي، والكتاب رقم(473-OG-CEO-20) تاريخ2020/06/01 الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوب عنهم لحضور الاجتماع.

عقدت الهيئة العامة العادية للشركة اجتماعها الأول في الزمان والمكان المحددين في الدعوة وذلك بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها (99639369سهم) وتشكل ما نسبته 66,43% وأسهم بالوكالة وعددها (11830)سهما وتشكل ما نسبته 0,01% من رأسمال الشركة، حيث يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (99651226)سهم تشكل ما نسبته66,43 %(وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر هذا الاجتماع السادة إلهام الشحادة ومصطفى اسماعيل مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم (1888/6238) تاريخ 2020/6/23 كما حضر كل من السادة الآنسة رويدة علي والسيدة سماح المغربل والسيد علي الشمالي والسيد نادر المنصور مندوبين عن السادة مصرف سورية المركزي بموجب كتاب التكليف رقم (16/3084/ص) تاريخ 2020/6/16، وكما حضر كل من السيدة سوزان شحادة والسيد باسل الصباغ مندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتابهم رقم(431/ص-إ.م) تاريخ2020/06/03

رقم الوارد: 682
التاريخ 2020/6/24
سوق دمشق للأوراق المالية

صورة طبق الأصل
٢٤ حزيران ٢٠٢٠

وحضر الاجتماع السيد قحطان مالك السيوفي مدقق حسابات الشركة.

كما حضر كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة السيدة هيفاء يونس أصالة عن نفسها بالإضافة لصفتها منابة عن السيد إسماعيل محمد إسماعيل مندني العمادي والسيد يحيى أحمد أصالة عن نفسه بالإضافة لصفته منابأعن السيد محمد عبد العزيز الأصمخ والسيد محمد باسل هدايا و بصفته مناب عن السيد سالم عنزان النعيمي واعتذر كل من السادة ماهر زين ويوسف علي درويش ووليد عبد النور والسيد ليون زكي بعذر مقبول.
كما حضر السيد نضال غضيان النصراوين الرئيس التنفيذي للمصرف

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت من حيث إصدار الدعوة ونشرها وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.
بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة، بدأت الهيئة العامة العادية أعمالها.

عملاً بأحكام المادتين 181 و1/182 من قانون الشركات ترأس الجلسة نائب رئيس مجلس الإدارة السيدة هيفاء يونس حيث قامت بتسمية كل من السيدين وليد الأحمر والياس حنوش مراقبي تصويت للجلسة والمحامي الأستاذ رامي الحسن مدون لوقائع الجلسة.

ومن ثم بدأ بتناول النقاط التي جاء عليها جدول الأعمال التالي:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2019 وخطة العمل للسنة المالية 2020.
2- سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حسابات ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن الدورة المالية عن عام 2019.
3- مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية 2019 والمصادقة عليها.
4- المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2019.
5- تكوين الاحتياطيات.
6- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.
7- عرض تعين ثلاث أعضاء جدد ممثلين عن بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق. وهم السادة " وليد موريس عبد النورواسماعيل محمد اسماعيل العمادي وسالم عنزان النعيمي" .
8- عرض استقالة رئيس المجلس وانتخاب السيد " إسماعيل محمد إسماعيل مندنيالعمادي بدلا عنه رئيساً لمجلس الإدارة.
9- انتخاب مدققي الحسابات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاتهم.
10- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.

11- المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني _ سورية و بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق.

أولاً-سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2019 وخطة العمل للسنة المالية 2020:

تلا السيد نائب رئيس مجلس الإدارة تقرير مجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن عرضاً شاملاً لأعمال البنك في السنة المالية المنصرمة 2019، وخطة العمل للسنة المالية 2020.

تمكن البنك خلال عام 2019 من تحقيق نتائج إيجابية ومواصلة الأداء الجيد بخطى ثابتة، والتعامل بكفاءة عالية مع التحديات المحلية والإقليمية التي استمر تأثيرها السلبي على الاقتصاد بشكل عام. وعلى الرغم من ذلك فقد تمكنًا من تحقيق هذه النتائج مدفوعةً باتباع قواعد حوكمة متينة واستراتيجية واضحة وإدارة مخاطر حصيفة، إضافة إلى السياسة النقدية المتوازنة التي انتهجها مصرف سورية المركزي بما يتلاءم مع المتطلبات والتطورات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

حقق البنك أرباحاً قبل الضريبة مقدارها 1.9 مليار ليرة سورية مقابل 0.6 مليار ليرة سورية في العام السابق، وبلغت الأرباح الصافية بعد الضريبة 1.8 مليار ليرة سورية مقابل 0.4 مليار ليرة سورية في العام السابق، أي بزيادة تجاوزت ما نسبته 316%. ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى تحقيق نمو في إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 51% مع المحافظة على استقرار نسبي لإجمالي المصاريف التشغيلية.

رغم ازدياد حدة المنافسة في القطاع المصرفي واستمرار الظروف الاقتصادية القاسية، فقد استطاع البنك من تعزيز تواجده حيث ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 8% كنتيجة أساسية للنمو في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة والذي تجاوز 104% ليبلغ رصيدها 14.3 مليار ليرة سورية مع نهاية العام مقارنةً بـ 7 مليار ليرة سورية في نهاية العام السابق، وازدادت ثقة العملاء بالبنك الأمر الذي انعكس على زيادة الودائع بنسبة 19% حيث بلغت 27.7 مليار ليرة سورية في نهاية العام مقابل 23.2 مليار ليرة سورية في نهاية العام السابق.

إضافة لما سبق، فقد استمر البنك بالمحافظة على قاعدته الرأسمالية المتينة وتدعيمها حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 269% وهي الأعلى في القطاع المصرفي، كما بلغت نسبة السيولة 195% وهي تفوق النسب المحددة من مصرف سورية المركزي.

والتزاماً باستراتيجية البنك، عملت الإدارة التنفيذية بدعم من مجلس الإدارة على تعزيز إدارة المخاطر ومراجعة السياسات والإجراءات وتبسيطها دون الإخلال بالجوانب الرقابية، بالإضافة إلى تحسين مؤشر الكفاءة التشغيلية والذي بلغ 48% خلال عام 2019 مقابل 68% لعام 2018، كما عملت إدارة البنك على متابعة الديون المتعثرة وتخفيض نسبة الديون غير العاملة إلى 21%.

انطلاقاً من إدراك أهمية تعزيز قدرة البنك على التعامل مع أية ظروف ضاغطة، فقد تم اعتماد خطط مدروسة لعام 2020 تتوخى أقصى درجات الحيطة واليقظة أساسها ترشيد الإنفاق وزيادة كفاءة استخدام الموارد وتوخي أفضل فرص للعمل والاستثمار، حيث تعتمد الخطة بشكلٍ أساسي على:

- المحافظة على جودة المحفظة ومتابعة الديون غير العاملة
- تحسين مؤشر الكفاءة من خلال ضبط وترشيد النفقات التشغيلية
- المحافظة على الموظفين المتميزين والعمل على استقطاب أفضل الكفاءات والاستمرار في تطبيق خطط تدريبية شاملة لكافة المجالات المصرفية.
- العمل على تحسين الحصة السوقية في مجال التسهيلات الائتمانية وودائع العملاء

سأل أحد المساهمين عن الكفاءة التسغيلية ومدى قدرة البنك على ضبط النفقات والحفاظ على الموارد البشرية خلال العام 2020 بين الرئيس التنفيذي عن إجراءات البنك في ضبط التكاليف ويتم الاهتمام بالموارد البشرية ولكن الظروف الحالية تمنع من القيام بدورات تدريبية خارجية لموظفي البنك.

سأل أحد المساهمين عن أثر قانون قيصر على عمل البنك حيث أوضح السيد الرئيس التنفيذي عن إجراءات البنك في تفادي العقوبات

سأل أحد المساهمين عن موضوع التوقف عن منح القروض فأوضح الرئيس التنفيذي أن مصرف سورية المركزي طلب من المصارف التريث في منح القروض والتسهيلات المصرفية.

ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الادارة.

ثانياً-سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حسابات ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن الدورة المالية عن عام 2019:

تقدم السيد قحطان مالك السيوفي بتقريره حول حسابات الشركة وميزانيتها وحسابات الأرباح والخسائر المقدمة من مجلس الإدارة، حيث أوضح أنه تم تدقيق ميزانية البنك كما هو بتاريخ 2019/12/31، وتدقيق بيانات الأرباح والخسائر والتي أظهرت أرباح صافيةً وقدرها1,805,713,502 ل.س فقط. وخلص تقرير مدقق الحسابات إلى أن الحسابات المقدمة من مجلس الإدارة تظهر بعدالة مركز الشركة المالي وإلى توافق الميزانية والحسابات مع المعايير المحاسبية الدولية وصحتها واقترح على الهيئة العامة قبول الميزانية والحسابات وتقرير مجلس الإدارة

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات.

ثالثاً-مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية 2019 والمصادقة عليها:

ناقش أعضاء الهيئة العامة قائمة المركز المالي بجانبيها الموجودات والمطاليب، وحسابات الأرباح والخسائر وحيث أن الميزانية الختامية وحسابات النتائج المالية للبنك للسنة المالية 2019 قد أظهرت ربحاً وقدره

1,805,713,502 ل.س مليار وثمانمائة وخمسة ملايين وسبعمائة وثلاثة عشرة ألفاً وخمسمائة وليرتان سورية، تم اقتطاع مبلغ 379,642,886 ل.س لحسابات الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص، وتم تخفيض الخسائر المتراكمة المحققة بمبلغ 1,426,070,616 ل.س، حيث بلغت الخسائر المتراكمة المحققة والمدورة إلى عام 2020 مبلغ 66,894,938 ل.س.

كما سأل أحد عن الأرباح التي يمكن أن يحققها السهم وسأل عن انعكاس التضخم على الأرباح، كما سال أحد المساهمين عن حجم الديون المتعثرة وأثرها على الميزانية أوضح الرئيس التنفيذي والمدير المالي أن البنك يلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية بخصوص الديون المتعثرة ورقابة مصرف سورية المركزي كما أوضح أن الديون المتعثرة قديمة كما أن الديون مغطاة بالمؤنة ولا تؤثر على المركز المالي للبنك. كما تم تطبيق المعيار رقم 9 من المعايير المحاسبية الدولية.

سأل أحد المساهمين عن القيمة السوقية لشهادات إيداع أوضح المدير المالي أن تلك الشهادات هي صادرة عن مصرف سورية المركزي

سأل أحد المساهمين عن ايداعات المصرف في المصارف الأخرى أوضح السيد الرئيس التنفيذي أنه يتم الاستفادة من فوائد تلك الايداعات وإضافتها على الميزانية وهي تكون وفق نسبة محددة وهي 25% من حقوق الملكية وقد وافق مصرف سورية المركزي على رفه تلك النسبة إلى 100% من حقوق الملكية لدى الشريك الاستراتيجي.

وبعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت، وافقت الهيئة العامة بالإجماع على الميزانية الختامية وحساب الأرباح والخسائر المقدم من قبل مجلس الإدارة.

رابعاً-<u>المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2019</u>:

بلغت بدلات حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة مبلغاً وقدره /50,000,025/ ل.س خمسون مليون ليرة سورية.

حيث أوضحت السيدة رئيسة الجلسة أن أسس احتساب بدلات الحضور وفق ما ورد في البيانات المالية في الإيضاح رقم (29) والمتعلق بالمصاريف التشغيلية الأخرى والإيضاح رقم (32) والمتعلق بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، حيث تحددت البدلات بناءً على نشاطات الشركة وفعالياتها وعدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، حيث سأل السيد علي الشمالي مندوب مصرف سورية المركزي عن أساس منح التعويضات والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة، أوضحت رئيسة الجلسة أنها لم تتغير عن السنة المالية الماضية ولا يوجد أي مكافآت.

وبعد المناقشة ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على بدلات الحضور.

خامساً-تكوين الاحتياطي:

أوضحت السيدة رئيسة الجلسة أنه تم تكوين احتياطي قانوني للعام 2019 بمبلغ /189,821,443/ ل.س فقط مئة وتسعة وثمانون مليون وثمانمائة وإحدى وعشرون ألف وأربعمائة وثلاثة و أربعون ليرة سورية، حسب أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، كما تم تكوين احتياطي خاص لعام 2019 بمبلغ /189,821,443/ ل.س فقط مئة وتسعة وثمانون مليون وثمانمائة واحدى وعشرون ألف وأربعمائة وثلاثة وأربعون ليرة سورية, حسب أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002.

إن كل من مبالغ الاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص يعادل 10% من قيمة الأرباح الصافية قبل الضريبة وفق ما ورد في البيانات المالية لعام 2019 في الإيضاح رقم (21).

كما تمت المصادقة على إقفال رصيد الاحتياطي العام لمخاطر التمويل والتي تبلغ 37,649,000 ل.س وتخفيض الخسائر المتراكمة المحققة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع اقتطاع المبالغ المذكورة أعلاه كاحتياطي إجباري واختياري.

سادساً-إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة:

عرضت السيدة رئيس الجلسة موضوع إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي وممثلي الشركة بضوء المناقشات التي جرت لكافة التقارير وحسابات النتائج المالية والميزانية الختامية للشركة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم للسنة المالية 2019.

سابعاً-عرض تعين ثلاث أعضاء جدد ممثلين عن بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق:

عرضت السيدة رئيسة الجلسة أن عضو مجلس الإدارة السادة بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق قام باستبدال ممثلين عنه في مجلس إدارة البنك وذلك عملاً بأحكام المادة 4/139 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 " يمكن للشخص الاعتباري تبديل ممثله أو ممثليه بموجب كتاب خطي يرسل لمجلس الإدارة." وقد تم استبدال كل من السادة:

1- وليد موريس عبد النور بدلاً من السيد عضو مجلس الإدارة المستقيل حمد عبد العزيز المسلم.

2- إسماعيل محمد العمادي بدلاً من السيد عضو المجلس المستقيل السيد خالد أحمد السادة.

3- سالم عنزان النعيمي بدلاً من السيد عضو المجلس يوسف محمود النعمة رئيس المجلس السابق.

أوضحت السيدة رئيسة الهيئة العامة إلى أنه تم الحصول على موافقة السادة مصرف سورية المركزي بخصوص الأعضاء الجدد بعد استكمال الوثائق اللازمة والإجراءات المتبعة وفق أحكام دليل الحوكمة والقوانين

والأنظمة ذات الصلة وتم لاحقاً ايضاح المهام الموكلة إليهم كأعضاء جدد في مجلس الإدارة سعياً إلى مشاركتهم في دعم وتطوير أعمال المصرف والاستفادة من خبراتهم لتحقيق ذلك.

ثامناً-عرض استقالة رئيس المجلس وانتخاب السيد " إسماعيل محمد إسماعيل مندني العمادي بدلا عنه رئيساً لمجلس الإدارة:

بينت رئيس الجلسة أنه لاحقاً لاستقالة رئيس مجلس الإدارة السابق السيد يوسف محمود النعمة ممثلاً عن الشريك الاستراتيجي، كان على المجلس انتخاب رئيس جديد لمجلس إدارة شركة بنك قطر الوطني حيث تم انتخاب السيد إسماعيل محمد مندني العمادي رئيساً لمجلس الإدارة، واستمرار السيدة هيفاء يونس بشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة تنوب عن الرئيس في حال غيابه وفق أحكام الفقرة 3 من المادة 148 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

كما توجه السادة رئيس وأعضاء المجلس للسيد يوسف محمود النعمة بالشكر على الجهود المبذولة من قبله خلال فترة توليه منصب رئيس المجلس.

تاسعاً-انتخاب مدققي الحسابات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاتهم:

عملاً بأحكام المادتين/168/ و/185/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011، وأحكام القانون رقم 33 لعام 2009 الناظم لمهنة المحاسبين القانونيين، طلب مجلس الإدارة من العديد من مدققي الحسابات المعتمدين من مجلس التدقيق والمحاسبة وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لترشيح أنفسهم للقيام بتدقيق حسابات الشركة، حيث تقدم السيد مجد الدين أحمد الشهوان مرشحاً وحيداً لذلك.

وبعد المناقشة، وبالتصويت وافقت الهيئة العامة على انتخاب السيد مجد الدين أحمد الشهوان مدققاً لحسابات الشركة للسنة المالية 2020 وفوضت مجلس الإدارة بالتعاقد معه، وتحديد تعويضاته.

عاشراً-الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة:

أوضحت السيدة رئيسة الجلسة العامة أن نص الفقرة رقم /4/ من المادة رقم /152 /من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ال جاء صراحة على أنه "لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها إلا أذا حصلوا على ترخيص يجدد كل سنة"

ونظراً أن عدد من أعضاء مجلس الإدارة يقومون بممارسة نشاط مشابه لنشاط شركة بنك قطر الوطني_ سورية في مجال القطاع المصرفي كعضو في مجلس الإدارة فكان لابد من الحصول على الترخيص اللازم من الهيئة العامة ورفع الحظر المفروض على أعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة بموجب أحكام المادة المشار إليها أعلاه.

وبعد المناقشة وبالتصويت وافقت الهيئة العامة بالترخيص إلى أعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.

الحادي عشر-<u>المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني-سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق</u>:

أوضحت رئيسة الجلسة أنه تم ارسال نص الاتفاقية إلى مصرف سورية المركزي للحصول على الموافقات النهائية اللازمة لتجديد واستمرار تقديم الاستشارات مع الشريك الاستراتيجي سابقاً ولم يرد إلى المصرف أي رد من المركزي بهذا الخصوص ونظراً لضرورة استمرار تقديم الاستشارات بشكل مجاني عن عام 2019-2020 وبعد استمرار تنازل المستشار عن كامل الرسوم والتعويضات والنفقات التي يستحقها مقابل الاستشارات الفنية والادارية المقدمة منه الى شركة بنك قطر الوطني – سورية خلال المدة المشار إليها ووفق أحكام الاتفاقية وبدء العمل بها وهذه الاتفاقية تشمل قيام المستشار بتقديم عدة خدمات إدارية واستشارية للبنك منها الخدمات التالية:

1- المساعدة في مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقها.
2- تقديم المساعدة اللازمة لتمكين البنك من إعداد التقارير المالية والادارية داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي يقوم البنك بتزويدها للمستشار.
3- المشاركة في وضع خطط العمل والموازنات حسب التوجه العام للبنك سنوياً على الأقل دون الإخلال باستقلالية البنك.
4- تقديم المشورة عند رسم السياسات والانظمة الداخلية والقرارات.
5- تقديم المشورة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارات المتعلقة بالائتمان وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس ادارة البنك حسب التوجه العام للمستشار وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي المعتمد للبنك، وأحكام القوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية.
6- الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامتثال والتدقيق، وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.
7- يحق للبنك طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام البنك بممارسة الإدارة الجيدة، ذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في سورية.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني-سورية ش.م.س.ع وبنك قطر الوطني(ش.م.ع.ق).

وبانتهاء جدول الأعمال اختتمت الهيئة العامةالعادية أعمالها في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً يوم الأربعاء الموافق 2020/4/24.

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

مندوب مصرف سورية المركزي

مندوب هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

مراقب التصويت

مراقب التصويت

رئيس الهيئة العامة العادية

مدون وقائع الجلسة

صورة طبق الأصل
٢٤ ضربات ٢٠٢٠